مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الوطن

التاريخ : ١٩٧٧/١/٢٤

السادات يطالب بعدم مس غذاء الشعب وكساءه .. ويعلن :

المؤامرة مرتبطة بأحداث السودان ولبنان

توقع تغييرات في الحكومة .. والقيسوني يزور دول النفط لطلب المساعدات

حملة عنيفة على اليسار المصري والسوفيات واتهامهم بإغراق مصر في بحر من الدم !

القاهرة - ٢٣ - الوكالات - طالب الرئيس انور السادات الحكومة بايجاد الوسائل البديلة لتحقيق الموارد اللازمة لاصلاح العجز في الموازنة واصلاح الهيكل الاقتصادي وذلك في اطار خطة متكاملة للاصلاح الاقتصادي وعدم الاتجاه الى ما يمس غذاء الشعب او كساءه .

وقرر الرئيس السادات في اجتماعه بالقيادات السياسية أمس واليوم انه لا رجوع ولا ردة عن مكتسبات الشعب وحقوقه في الحريات والديمقراطية السليمة التي يجب حمايتها من العناصر التخريبية في حدود سيادة القانون واخذ المنحرفين والمخربين بمنتهى الحزم .

كما قرر الرئيس السادات ان تستمر البلاد في جهودها لتجميع الصف العربي وتقويته وصولا للحل العادل المشرف ، كما تقرر في هذا الاطار عدم المساس بالميزانية المقررة لتعزيز القوات المسلحة المصرية ، ركيزة القوة للامة العربية

وامر السادات بان تعطي الحكومة التعويضات اللازمة لمن اصابته ايدي التخريب .

وقد حضر الاجتماع السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهوريه والمهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب والسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والدكتور مصطفى خليل الامين الاول للاتحادالاشتراكي العربي والفريق اول محمد عبدالغني الجمسي نائب رئيس الوزراءووزير الحربية والانتاج الحربي والسيد فهمي وزير الداخلية ورئيس المخابرات العامة .

وقد استعرض الرئيس السادات في اجتماعه بالقيادات السياسية الموقف الحاضر والاحداث التي مرت بالبلاد اثر اعلان القراراتالاقتصادية التي استهدفت اصلاح الهيكل الاقتصادي للبلاد ، واستمعلوجهات نظر كل القيادات المعنية ، وناقش كل الظروف التي احاطت بالموقف وانتهت حصيلة هذه المناقشات الى القرارات الاتية :

اولا - ان حدوث ردود الفعل بالنسبة للقرارات الاقتصادية التي صدرت أخيرا وان كان امرا طبيعيا لما تمثله من اعباء على بعض قطاعات الشعب ، الا ان العناصر التخريبية التي يهمها عدم خروج البلاد من ازمنها الاقتصادية التي تكون المناخالصالح لتنفيذاهدافها ، ركبت موجة رد الفعل الشعبي واخرجتها عن مسارها السلمي ، وحولتها الى الاحداث المؤسفة التي نتج عنها خسائر في بعض الارواح وفي الاملاك العامة والخاصة ، مستغلة مناخ الديمقراطيات والحريات الجديدة في محاولة لدفع البلاد للرجوع عنها .

وقد اتخذ الرئيس انور السادات وبعد مشاوراته مع رؤساء المؤسسات قرارا بانه لا رجوع ولا ردة عن مكتسبات الشعب وحقوقه في الحريات والديمقراطية السليمة التي يجب حمايتها من هذه العناصر التخريبية في حدود سيادةالقانون واخذ المنحرفين والمخربين بمنتهى الحزم .

ثانيا - ان السيد الرئيس محمد أنور السادات وقد وافق على ايقاف القرارات الاقتصادية مستهدفاايقاف الفتنة وحماية ارواح الشعب وممتلكاته وتفويت اهداف المخربين، وقد ارتأى بعد مشاوراته مع رؤساء المؤسسات بانه لا عودة الى الحلول الجزئية والوقتية ، وان مصلحة البلاد العليا والخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية الناتجة عن تحملها للاعباء القومية في الدفاع عن امتنا العربية تقتضي الحل الجذري الشامل لمعالجة الهيكل الاقتصادي للبلاد كنقطة انطلاق لا بد منها لتحقيق التنمية ومجتمع الرخاء . وقد كلف الحكومة باتخاذ ما يلي :

- ايجاد الوسائل البديلة لتحقيق الموارد اللازمة لاصلاح العجز في الموازنة واصلاح الهيكل الاقتصادي وذلك في اطار خطة متكاملةللاصلاح الاقتصادي .
- عدم الاتجاه الى ما يمس غذاء الشعب او كساءه .
- ان يسبق الاصلاح الضريبي وقانون العاملين ، أي اجراءات اخرى توفيرا لتوزيع الاعباء توفيرا عادلا وتحقيق العدالة الاجتماعية للتخفيف عن الفئات الكادحة ومحدودة الدخل ، وضمان عدم التهرب من دفع الضرائب،والقضاء على ظاهرة الدخول الطفيلية ، على ان يقدم مشروع الاصلاح الضريبي

لمجلس الشعب خلال ثلاثة اسابيع .

ثالثا - وجه السيد الرئيس بأن تواصل الحكومة تحملها لمسؤولياتها في حماية ارواح الشعب وممتلكاته وامنه في حدود سيادة القانون ، وتعزيز اجهزة الامن لحماية الشعب من المخربين ومواصلة التصدي لهم تصديا حاسما ، وان يكون القضاء هو الجهة الوحيدة التي تدين المخربين حسبما يتوفر لديها من ادلة .

رابعا - وجه السيد رئيس الجمهورية وبالتشاور مع رؤساء المؤسسات الى ان التجربة الديمقراطية الجديدة لا يجب ان تتاثر بهذه الاحداث التي يستهدف المنحرفون بها الرجوع بالبلاد الى دولة الرأي الواحد ودعوة الاحزاب الى تطهير نفسها من العناصر التي لا تؤمن بالديمقراطية السليمة وبالسلام الاجتماعي حتى لا تتردى في اخطاء تنتهي بها الى اخطاء احزاب ما قبل الثورة .

خامسا - ان الاحداث التخريبية التي استهدفت الشعب في داخل البلاد يمتد مدبروها باثارها الى القضية العربية الرئيسية في محاولة للتاثير على التضامن العربي الذي امكن تحقيقه ولاضعاف الموقف العربي في موقف العربي في مؤتمر السلام بجنيف . وقد تقرر بأن تستمر البلاد في جهودها لتجميع الصف العربي وتقويته وصولا للحل العادل المشرف ، كما تقرر في هذا الاطار عدم المساس بالميزانية المقررة ، لتعزيز القوات المسلحة المصرية ، ركيزة القوة للامة العربية .

سادسا - ان هذه الاحداث التخريبية لا يجب ان تفوق شعبنا عن الاطار الداخلي فقط بل يجب ان ينظر اليها في اطار المحاولات المستمرة لاجهاض نصر ٦ اكتوبر العظيم الذي حققه الشعب المصري بأرواح ودماء شهدائه وفي نطاق مساهمة الامة العربية كلها في اعباء هذا النصر وانها بذلك ترتبط بالمحاولات الموجهة للامة العربية في السودان ولبنان . وبالتالي فان التضامن العربي يتجه بأهدافه الى التصدي لهذه المحاولات بكل امكانياته الامة العربية المتاحة .

سابعا - ان هذه الاحداث التخريبية لا يب ان تعوق شعبنا عن مسار انتصاراته التي حققها منذ ١٥ مايو و٦ اكتوبر ، وان السيد الرئيس يرى ان ينهض ان شعبنا ليجعل من هذه الاحداث نقطة انطلاق اخرى لاعادة البناء والقضاء على السلبيات وبعد ان اوضحت الاحداث حقيقة اتجاهات التيارات المخربة ، التي استهدفت القضاء على مكتسبات الامة . ويرى السيد الرئيس ان شعبنا الذي خرج من كل التحديات اشد قوة واكثر تماسكا في جبهته الداخلية سوف يخرج من هذه التجربة المؤلمة ايضا وهو يحمل دفعة جديدة لاعادة بناء البلاد بادئا بازالة اثار ما افسده المخربون وان الامة كلها شعبا وحكومة واحزابا مدعوة الى البدء بازالة اثار التخريب . وامر السيد الرئيس بأن تعطى الحكومات التعويضا اللازمة لمن اصابته ايدى التخريب وهو واثق ان ذلك يتفق مع روح امتنا في التكافل ازاء الاحداث .

وقد وجه الرئيس انور السادات خالص تقديره لكل المواطنين الشرفاء الذين شجبوا المؤامرة التخريبية ، وساهموا مساهمة فعالة في حماية منشاتهم والممتلكات العامة والخاصة واستمروا في ادارة

حركة العمل والانتاج لخدمة جماهير الشعب في ظروف بالغة الصعوبة ، وفي مقدمتهم عمال مصر وطلبة الجامعات والمعاهد المصرية وفئات الشباب والمثقفين والمهنيين والفلاحين والحرفيين ، وكذا الاتحادات الصناعية والغرف التجارية مع توجيه تقدير خاص للقوات المسلحة وقوات الشرطة الذين بذلوا كل جهودهم وتضحياتهم لحماية ارواح الشعب وممتلكاته ازاء الموجة التخريبية التي استهدفت حرياته وممتلكاته وامنه ،

وعلم في القاهرة من ناحية اخرى اليوم انه من المحتمل ان تجري تغييرات في الحكومة المصرية وان يعاد النظر في السياسة الاقتصادية بعد المناقشات التي جرت هنا على مستوى عال حول الاضطرابات التي جرت في الاسبوع الماضي والتي تفجرت بسبب الزيادة في اسعار السلع الغذائية من قبل السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، ويعني قرار الحكومه بوقف ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الواقع ان مصر ستبقى على دعمها للمواد الغذائية والذي يبلغ ٢٠٥ مليون جنيه مصري وسيسافر عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية بصحبة وفد من البرلمانيين واعضاء نقابات العمال والخبراء الاقتصاديين الى الدول العربية المنتجة للبترول لابلاغ زعمائها بالمحنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري كما سيطالب بمساعدات اقتصادية ، وقد عرض فعلا عدد من الزعماء العرب تقديم المساعدة ،

هذا وقد بدأت الصحف المصرية حملة عنيفة مناهضة للسوفيات اليوم على اثر موقف صحف موسكو من اضطرابات القاهرة ، فقالت : ان موسكو تبتهج لاعمال التخريب في مصر وتهلل لها وتشجعها وتكيي كل مصري حرق سيارة او نسف مستشفى او حطم مؤسسة عامة ،، وهذا هو كما قال موسى صبري رئيس تحرير صحيفة الاخبار موقف الاتحاد السوفياتي ، ثم استطرد الكاتب قائلا : ان موسكو تريد الان ان تنصب من نفسها وصية على الشيوعيين المصريين وتر كل اتهام موجها ضدهم كأنه موجه ضد الاتحاد السوفياتي كما لو كان البوليس قد اعتقل مواطنين سوفيات وليس مصريين ،

واشار المعلق الى ان الصحف السوفياتية تشكك في اشتراك الشيوعيين في الاضطرابات وقال : وهل الحزب الشيوعي السوفياتي على علم بما يجري في بلادنا اكثر منا ،، وهل اصبح هيئة قضائية ليؤكد ان التنظيمات الشيوعية السرية ، لا وجود لها في بلادنا وان شيوعيا مصريا واحدا لم يحرض ولم يشترك في عمليات التخريب ،

والصحفي المصري موسي صبري معروف بمواقفه المناهضة للسوفيات وهو يتهم الاتحاد السوفياتي بالتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية المصرية وذكر ان هذا الموقف هو احدث التدهور الدائم في العلاقات بين البلدين ،

وتتهم صحيفة « الاهرام » في مقالها الافتتاحي الاتحاد السوفياتي بالتحريض على تفجير الموقف وتتساءل ترى تود موسكو ان ترى شوارع القاهرة غارقة في بحار من الدم حتى تهتز طربا ؟

ووجه كاتبا المقالين الافتتاحيين

في اكبر صحيفتين مصريتين اللوم الى الاتحاد السوفياتي باعتباره المتسبب في الازمة الاقتصادية التي تعيشها مصر والتي اثارت الغضب الشعبي وهما يريان ان الاتحاد السوفياتية الموجهة الى سياسة الانفتاح دمها ،، لتسديد ما عليها من ديون له بالعملات الصعبة بعد ان رفض ان يسمح لها بتأجيل دفع ديونها العسكرية والمدنية ،

وكتبت صحيفة الاهرام تقول اننا لا نطلب من موسكو قروضا ولكننا نطلب فقط تخفيف شروط تسديد الديون ، واوضحت الصحف القاهرية من ناحية اخرى ان الانتقادات السوفياتية الموجهة الى سياسة الانفتاح التي يتبعها الرئيس السادات لم تمنع موسكو من اتباع نفس السياسة بأقامة مصانع وبنوك اميركية وغربية في الاتحاد السوفياتي ،

وتصادف الحملة التي شنت ضد الاتحاد السوفياتي في القاهرة الحملة التي شنت ضد اليسار المصري والتي دخلت اليوم يومها الرابع فمنذ ثاني يوم لاندلاع الاحداث سارعت صحيفة « الاخبار » باتهام بعض زعماء الحزب اليساري الذي يتزعمه خالد محي الدين بأنهم قاموا بتحريك المتظاهرين ،